

أ. كريمة بن قومار / جامعة غرداية

قسم علم الاجتماع

البريد الإلكتروني: rima1177@yahoo.fr

عنوان المداخلة:

المهاجرون في دول الخليج العربي: بين سياسة رفض التوطين وفعالية المساهمة في تنمية هذه الدول

ملخص:

تتناول هذه الورقة البحثية مسألة الهجرة نحو دول الخليج العربي آليات تعامل هذه الدول معها، باعتبارها من أكثر الوجهات استقطابا للمهاجرين الذين يشكلون شريحة واسعة من سكانها، حيث تتراوح نسبهم من الثلث إلى ثلاثة أرباع السكان، ونظرا لما يميز سياسة الهجرة في هذه الدول من خصوصية وإجراءات صارمة ومنظمة للتعامل مع المهاجرين الوافدين إليها من مختلف الجنسيات والاستفادة منهم في مشاريعها التنموية، ما جعل نموذج دول الخليج في التعامل مع ظاهرة الهجرة نموذجا فريدا من نوعه.

الكلمات المفتاحية:

الهجرة، دول الخليج العربي، التنمية الاقتصادية، العمالة المهاجرة، سياسة الهجرة، نظام الكفيل،

الوافدون، المواطنين.

مقدمة:

تمثل دول الخليج العربي أحد أهم الأقطاب العالمية لتدفق المهاجرين من مختلف الجنسيات، خاصة بعد شروع هذه الدول في استغلال مواردها النفطية بداية من سنوات الأربعينيات، لتصبح بذلك بمثابة القلب النابض للنفط في العالم خلال القرن العشرين وتحديدًا بعد الطفرة النفطية عام 1973، ما أدى إلى تطور كبير لاقتصادياتها المحلية وتحولها إلى واحدة من أكثر المناطق استقطابًا للمهاجرين في العالم، حيث تشهد هذه الدول أعدادًا متزايدة من المهاجرين الوافدين إليها الذين أصبحوا يمثلون نسبة قياسية من مجموع السكان والقوى العاملة فيها.

ففي سنة 2010، مثل غير المواطنين 31.1% من السكان المقيمين في المملكة العربية السعودية و82.2% في دولة الإمارات العربية المتحدة، أو في المتوسط 42.7% في دول مجلس التعاون الخليجي الست، مقارنة مع 36.6% سنة 1990¹. وحسب منظمة العمل الدولية (OIT) فإن نسبة 70% من القوى العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي في سنة 2008 هي من المهاجرين الدوليين²، ويستثنى من هذه النسب المهاجرين غير الشرعيين الذين يشكلون أعدادًا كبيرة لا يستهان بها. حيث تمثل دول جنوب وجنوب شرق آسيا المصادر الرئيسية للمهاجرين إلى هذه الدول، وبنسبة أكبر الهند، باكستان، بنغلاديش، سريلانكا، والفلبين. أما المهاجرين إليها من الدول العربية فتتصدرهم مصر، الأردن، وسوريا..

ونظرًا للطبيعة التعاقدية التي تربط المهاجر بهذه الدول، تكون حركة الهجرة غالبًا مؤقتة قابلة للتمديد لعدة سنوات. ولأجل ذلك، تم وضع قواعد وإجراءات واضحة وصارمة للوقاية من أي ممارسات احتيالية وغير قانونية من خلال تحديد العقوبات في الحالات التي يكون فيها المهاجر أو أي من الوسطاء متورطًا في هذه الممارسات.

ضمن هذا السياق، سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على التساؤلات التالية:

- ✓ من هم هؤلاء المهاجرين (جنسياتهم الأصلية، مجال نشاطهم المهني، طبيعة هجرتهم...)?
- ✓ ما هي العوامل المفسرة لهذا التدفق الكبير للمهاجرين الدوليين على دول الخليج العربي؟
- ✓ ما هي الإجراءات الخاصة المعتمدة في هذه الدول لتسيير الأعداد الكبيرة من المهاجرين الوافدين إليها وإدارتهم والتكفل بهم بما يعود بالفائدة على تنمية وتطوير اقتصادياتها المحلية؟

¹ Philippe Fargues, *Immigration without Inclusion: Non-Nationals in Nation-Building in the Gulf States*, Asian and Pacific Migration Journal, Vol. 20, Nos.3-4, 2011, p. 280

² Catherine Wihtol de Wenden, *Atlas mondial des migrations*, Paris, Editions Autrement, 2008, p.110

1. العوامل الرئيسية للهجرة واسعة النطاق نحو دول الخليج العربي:

يركز العديد من الباحثين المهتمين بمسألة الهجرة نحو الخليج العربي على ثلاث عوامل رئيسية (اقتصادية، ديموغرافية، ثقافية) مفسرة للنسب القياسية للمهاجرين ضمن القوى العاملة في دول الخليج العربي، التي تشهد وتيرة متصاعدة منذ عام 1973 إلى يومنا هذا، حسب ما يوضحه الجدول رقم 1.

(الجدول رقم 1) تطور نسب السكان المواطنين والأجانب في دول مجلس التعاون الخليجي

(2010-1975)

السنة	المواطنون	الاجانب (المهاجرون)
1975	%90.3	%09.7
1990	%63.4	%36.6
2010	%57.3	%42.6

Philippe Fargues, op.cit, p. 277

ويرتبط العامل الاقتصادي باستغلال الموارد النفطية الهائلة لهذه المنطقة التي تعتبر القلب النفطي النابض للعالم بنسبة 50 بالمئة من احتياطي النفط العالمي. فمنذ سنة 1930 (الفترة التي انطلقت فيها الاستكشافات النفطية في المنطقة) وبشكل أكبر بعد طفرة النفطية سنة 1973، سمحت الثروة النفطية الناتجة لنمو استثنائي للاقتصاد المحلي لدول المنطقة، ما جعل تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين امرا ضروريا ليس فقط من أجل استغلال هذه الثروة النفطية، ولكن ايضا وبشكل خاص - من أجل المساهمة في تطوير كل القطاعات المرتبطة باقتصاد ديناميكي ومتنوع نتيجة للثروة الناجمة عن إعادة توزيع أرباح النفط¹.

فالعلاقة بين مداخل النفط وتدفق المهاجرين إلى المنطقة هي علاقة قوية، حيث أنه بانخفاض أسعار النفط يكون هناك في المقابل انخفاض منتظم في تدفق المهاجرين، أين تكون الحاجة إلى اليد

¹ Gabrielle NARCY, *Les migrations vers les pays du Golfe arabes*, ACTUALITÉS DU MOYEN-ORIENT ET DU MAGHREB, IRIS, n°10 avril 2009, p.2

العاملة أقل. كما تلجأ سلطات دول الخليج في مثل هذه الوضعية إلى عمليات ترحيل واسعة للعمال المهاجرين، وأحيانا حتى قبل انتهاء مدة عقود عملهم، إلى غاية حدوث انتعاش اقتصادي يستدعي ضرورة إعادتهم من جديد.

أما العامل الثاني للهجرة نحو دول الخليج فيتمثل في **العامل الديموغرافي**، حيث أن أعداد السكان الأصليين في هذه الدول الغنية نفطيا محدود، أربعة منهم لديهم أقل من واحد مليون مواطن: قطر بـ 0.2 مليون فقط (2010)؛ البحرين 0.5 مليون (2007)؛ الإمارات العربية المتحدة 0.9 مليون (2009) والكويت بـ 0.9 مليون نسمة (2005). أما عمان فيبلغ عدد مواطنيها 02 مليون (2008) والمملكة العربية السعودية هي الدولة الوحيدة التي يعتبر عدد سكانها المواطنين كبيرا نسبيا حيث يبلغ 18.7 مليون (2010)، وهو ما يمثل 80% من مواطني دول الخليج¹.

وهذا ما يجعلها لا تتوفر داخليا على العمالة الكافية لسد متطلبات تطوير اقتصاد متنوع بشكل كبير (السياحة، العمران، قطاع الخدمات...).

وقد أشارت الباحثة بمركز الدراسات والأبحاث الدولية (CERI) كاثرين وايتول Catherine Wihtol de Wenden إلى أنه من النادر ان تمتلك دول الشرق الاوسط في الوقت نفسه اليد العاملة الكافية والاحتياطات النفطية الكبيرة (ما عدا العراق التي تشكل الاستثناء)².

في حين يعود العامل التفسيري الثالث إلى **النظام الثقافي**، فكما نعلم أن نسبة قليلة من النساء في دول الخليج يعملن، وهذا ما جعل اللجوء إلى فتح المجال أمام العمالة الأجنبية ضروريا خاصة في بعض القطاعات المتعارف تقليديا انها نسوية، مثل الصحة والتعليم. فالعمالة النسوية المواطنة شكلت مثلا سنة 2006 "ما يعادل 14,4% من قوة العمل السعودية، وفي الكويت بلغت 38.6% و 31% في البحرين و 26% في قطر" مقارنة مع العمالة الأجنبية³.

¹ Philippe Fargues, op.cit, p. 280-281

² Catherine Wihtol de Wenden, op. cit, p.111

³ بان علي حسين المشهداني، العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي (التحديات والحلول)، مجلة الاقتصادي الخليجي العدد (24)، 2013، ص12

إضافة إلى أن مواطني هذه الدول يتحفظون بشكل كبير على شغل بعض الأعمال الشاقة أو الأقل تأهيلا (الخدمة في المنازل، البناء، حراسة المنازل والبنائيات...) من منطلق تعودهم على مداخيل عالية إضافة إلى كل المزايا الأخرى التي توفرها دول الرفاهية الاجتماعية لمواطنيها بالخليج.

2. الخصائص الجغرافية والمهنية للمهاجرين في الخليج العربي:

أهم ما يميز نظام الهجرة في دول منطقة الخليج العربي هو تواجد المهاجرين الأجانب وتوزعهم على مختلف المجالات المهنية ومستويات التأهيل المختلفة مقابل عجز واضح في العمالة الوطنية. وبغض النظر عن المهاجرين من الدول الغنية (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، اليابان...) الموزعين على مناصب ذات مسؤولية ومؤهلات عالية والتي تبقى هامشية نوعا ما، نجد فئتان من المهاجرين الذين يشكلون الأغلبية، الأولى من العالم العربي، والثانية ذات أصول جغرافية آسيوية.

أ- المهاجرون العرب:

رغم التقارب الجغرافي لغالبية الدول العربية من منطقة الخليج العربي، غير أن التوجه الواسع للمهاجرين العرب نحو دول هذه المنطقة لم يكن إلا بعد الحرب العالمية الثانية، تزامنا مع النمو الاقتصادي الكبير والمتسارع لهذه الدول.

وتتميز هذه الفئة من المهاجرين غالبا بشغل المناصب المتوسطة المستوى (تقنيين، مهندسين، إطارات...). وقد كان الدافع وراء هذه الحركة من الهجرة في بداية الأمر هو الانتماء إلى "الامة العربية" (تزامنا مع الترويج لأيديولوجيا الوحدة العربية آنذاك)، من منطلق أن هذا الانتماء يجعل الهجرة طبيعية أكثر وأقل تعقيدا من الناحية الثقافية¹.

ومن جانب آخر، هناك بعض الدول العربية التي كانت في حد ذاتها تشجع هجرة مواطنيها نحو دول الخليج، خاصة مصر، التي كانت تشهد نموا ديمغرافيا كبيرا مع توفرها على نسبة كبيرة من الشباب والمتعلمين، وقد رأت في الهجرة فرصة لتدفق العملة الصعبة من الخليج إلى أراضيها عن طريق مواطنيها المقيمين في هذه الدول.

¹ Gabrielle NARCY, op. cit. p.3

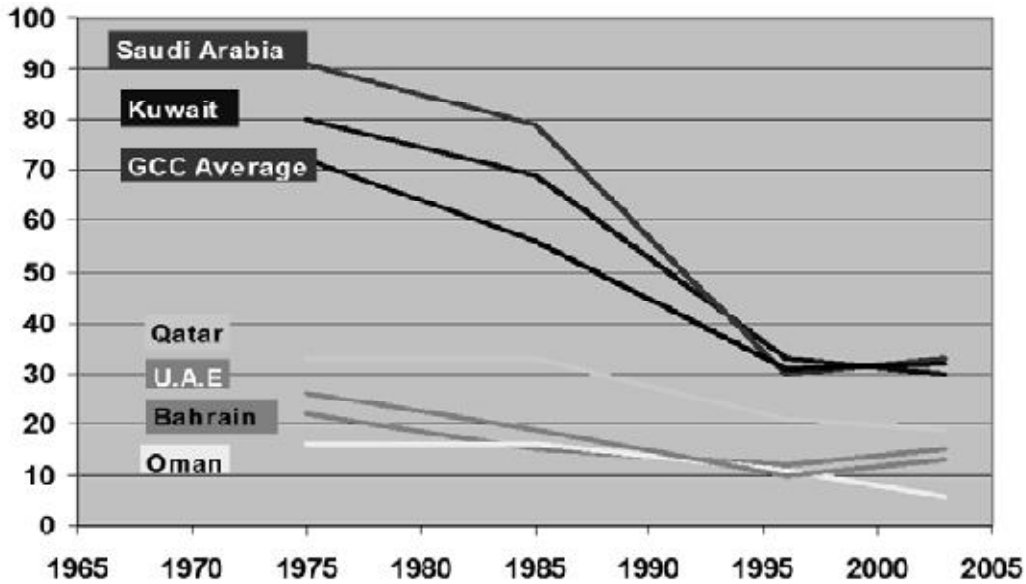
وتأتي مصر في صدارة من بين الدول العربية المصدرة للقوى العاملة؛ حيث تبلغ نسبة القوى المهاجرة منها لإجمالي القوى العاملة المهاجرة من الدول العربية 37% تليها الأردن وفلسطين 34.6% ثم سوريا 13.6% وأخيراً اليمن 12.3%.¹

لكن مع بداية سنوات الثمانينات بدأ عدد المهاجرين العرب في التراجع (الشكل 1) لحساب الآسيويين الذين تفوقوا عليهم عددياً، خاصة في ظل تفضيل حكومات دول الخليج وأرباب العمل للآسيويين على العرب بسبب مخاوفهم من العرب الأكثر ميولاً نحو المطالبة بتسوية دائمة لوضعياتهم، إضافة إلى تميز الآسيويين بأنهم أكثر مرونة.

وتشكل نسبة القوى العاملة الوافدة من الدول العربية إلى إجمالي القوى العاملة الوافدة لدول المنطقة 23.3% أو ما يعادل ربع القوى العاملة المهاجرة، أي أن المهاجرين العرب أقلية مقارنة بنظرائهم الآسيويين 69.9%.²

(الشكل رقم 1) يوضح نسبة العرب بين السكان المهاجرين في دول مجلس التعاون الخليجي،

2003-1975



Philippe Fargues, op.cit, p. 277

¹ ميثاء سالم الشامسي، تقييم سياسات الهجرة في دول مجلس التعاون الخليجي، تقرير مقدم في اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص، مكتب الأمم المتحدة، بيروت، 17-15 أيار/مايو 2006، ص 6

² بان علي حسين المشهداني، مرجع سابق، ص 12

ب- المهاجرون الآسيويون:

يشكل المهاجرون الوافدون لمنطقة الخليج العربي من الدول الآسيوية أعدادا قياسية في الوقت الحالي. ولعل من أهم الأسباب المفسرة لهذه الظاهرة التي تعاضمت مع بداية الثمانينات، ما يتعلق بالنظام الاقتصادي في دول الخليج. فالقطاع الخاص يحتل مكانا بارزا في اقتصاديات هذه الدول، حيث يركز أصحاب الأعمال في هذا القطاع في قراراتهم بصفة رئيسية على معيار تعظيم الربح وقد لا يعطون الوزن المناسب لجنسية من يستجلبون من العمال مقارنة بما يحدثونه من مساهمة في الأنشطة الحكومية. ومن ثم فإن هذا القطاع يعتمد بدرجة كبيرة، على العمال الآسيويين نظراً لاستعدادهم للعمل بأجور أقل وفي ظروف عمل أسوأ مما يمكن أن يقبله العمال العرب وذلك لتدني الظروف المعيشية في دولهم الأصلية¹، حيث أن "العامل الآسيوي يتقاضى في المتوسط 4000 دولار سنوياً مقابل 7000 دولار للمهاجر المصري أو اليمني"²، زيادة على تميز هذه الفئة بالمرونة وسهولة الانصياع لأرباب العمل الذين يقومون بتشغيلهم.

دون أن ننسى أيضاً تركز عدد كبير من الشركات الآسيوية الكبرى في دول الخليج العربي المتميزة بتنظيم فعال، إذ ينتمي العمال المهاجرون في هذه الحالة إلى شركات تحمل نفس جنسياتهم وتتولى القيام بعمليات إنشائية ضخمة. ونظراً للكفاءة التي أظهرتها تلك الشركات في قيامها بالمهام التي تكلف بها مع الالتزام بالمواعيد النهائية للعمل، فقد انتشرت هذه الظاهرة في كل الدول العربية البترولية في الخليج بما في ذلك المملكة العربية السعودية والكويت اللتان كانتا لزمان قريب تعتمدان أساساً على العمال العرب³.

وتعدّ الدول المنتجة للنفط بالنسبة للآسيويين بمثابة "الحلم" الذي سيمكنهم من الهروب من حياة البؤس في اوطانهم الأصلية ومساعدة عائلاتهم المتواجدين هناك من خلال تحويل الأموال إليهم. غير أن هذا الحلم يصطدم في الغالب بواقع مختلف تماماً، لأن المهاجرين الآسيويين في دول الخليج -كما سنرى لاحقاً- غالباً ما يواجهون ظروفًا وأوضاعاً معيشية صعبة للغاية.

¹ ميثاء الشامسي، مرجع سابق، ص 6

² Gabrielle NARCY, op. cit. p.3

³ ميثاء الشامسي، مرجع سابق، ص 6

ورغم ذلك، يبقى المهاجرون من اصول آسيوية يتصدرون الجنسيات الأخرى للمهاجرين في الدول الست لمجلس التعاون الخليجي من حيث النسب المئوية، ففي المملكة العربية السعودية 55% من العمالة الأجنبية هي من أصول آسيوية، و85% في الإمارات العربية المتحدة وفي عمان، و80% أيضا في البحرين. أما أهم البلدان الآسيوية الموفدة للمهاجرين هي على التوالي: الهند، الفلبين، بنغلاديش، اندونيسيا، وسريلانكا¹.

ويلاحظ أيضا تشكيل بعض الفئات المهنية المتخصصة حسب الأصل الجغرافي للمهاجرين الآسيويين، فالهنود عموما والذين يمتلكون مستوى جيد في اللغة الانجليزية يتواجدون بشكل اكبر في نشاط تجارة التجزئة، اما المهاجرين من سريلانكا والفلبين يتم تشغيلهم غالبا في مجال الخدمة في المنازل، في حين يتواجد المهاجرون الباكستانيون بأعداد كبيرة في قطاع البناء.

3. سياسة هجرة صارمة ومنظمة:

أ- الهجرة المؤقتة، الحصول على الجنسية، وتوطين الوظائف:

تطبق دول الخليج العربي سياسات هجرة صارمة ومقيدة للغاية، بهدف تعزيز الإقامة المحدودة وغير الدائمة للمهاجرين العمال الاجانب وذلك وفقا لنموذج *Gastarbeiter* (العامل الضيف)، وهذا ما تعكسه تراخيص الإقامة المحدودة بين 3 إلى 6 سنوات غير قابلة للتجديد غالبا، إلى جانب عدم إمكانية اصطحاب غالبية المهاجرين لعائلاتهم الى هذه الدول.

ومع ذلك، هناك تباين كبير من حيث الوضعيات والتعامل تبعا لطبيعة العمل الذي يمارسه المهاجر وتبعا لجنسيته الأصلية. فالإطارات الذين يعملون مثلا في الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات لديهم فرص أكبر للحصول على تراخيص إقامة لمدة أطول قابلة للتجديد قد تصل في بعض الحالات لمدى الحياة مع إمكانية مرافقة عائلاتهم لهم، وهي نفس الاجراءات المعمول بها مع كل العمال المهاجرين المؤهلين كالتجار ورجال الأعمال... في المقابل، يكون عمال المنازل الآسيويين عادة تحت سلطة أرباب العمل (الكفيل) الذين يستلمون جوازات سفرهم، كما هو منصوص عليه في نظام الكفالة.

¹ Gabrielle NARCY, op. cit. p.4

غير أنه، مهما كانت جنسية المهاجر أو وضعيته، فإن فرصة حصوله يوماً ما على جنسية أحد دول الخليج العربي تكاد تكون منعدمة، حيث تقدر نسبة المهاجرين الأجانب المتجنّسين في هذه الدول بـ 1% بما في ذلك المهاجرين المقيمين في هذه الدول على مدى أجيال متعاقبة¹. علاوة على ذلك، فإن انتقال الجنسية في دول الخليج العربي لا يكون إلا عن طريق الوالد فقط، الامر الذي يحدّ أكثر من فرص الحصول على جنسية هذه الدول.

من جانب آخر، فإن دول الخليج لا تمنح حق الاستفادة من المزايا التي تقدمها باعتبارها دولاً للرفاهية الاجتماعية إلا لمواطنيها (كمجانية التعليم). ودائماً بهدف تشجيع مواطنيها في ظل مخاوفها من الإبقاء على اقتصاد معتمد بشكل كبير على المهاجرين الأجانب، بدأت تظهر بعض السياسات المتجهة نحو أسبقية سكانها المحليين وأولويتهم في شغل مناصب العمل، فقد "خصّصت السعودية مثلاً 70 ألف منصب في التعليم من مجموع 80 ألف للسعوديين، كما أن كل مؤسسة تشغّل أكثر من 20 عاملاً عليها -إجبارياً- تخصيص ربع مناصب العمل على الأقلّ للعمال المحليين"². بالموازاة مع ذلك، ومن أجل حماية فرص مواطنيها في العمل، خاصة فئة الشباب الأصغر سناً الذين يعانون أحياناً من البطالة، تقوم الدول الخليجية بعمليات ترحيل جماعية منتظمة للعمال سواء كانوا من المهاجرين الشرعيين أو غير الشرعيين.

ب- نظام الكفالة:

يتم تشغيل المهاجرين في دول الخليج العربي غالباً عن طريق الوكالات المتخصصة التي تربط العلاقة بين طالبي العمل من البلدان الموفدة وأرباب العمل من الخليج وفقاً لاحتياجات سوق العمل، حيث تكلف هذه الخدمة العامل المهاجر عادة اقتطاع جزء من راتبه لسنوات نظير ما دفعته الوكالة مسبقاً من تكاليف السفر والتأشيرات ورسوم الاستقدام للعمل. وبمجرد تعيين العامل في منصبه يكون خاضعاً لـ "نظام الكفالة"، وهو نظام يكشف عن منطوق الرقابة الصارمة التي تمارسها هذه الدول على المهاجرين المقيمين على أراضيها.

¹ Gabrielle NARCY, op. cit. p.4

² Ibid., p.4

إن كل عامل أجنبي في دول الخليج العربي مرتبط بكفيل (ضامن)، الذي يمكن ان يكون شخصا أو شركة أو إدارة أو من يجب عليه دفع جزء من مداخله إليه. ويقوم الكفيل في المقابل بمراقبة الاجر، ووقت وظروف عمل المهاجر، وحتى حريته في التنقل من منطلق انه الوحيد الذي له سلطة السماح له بمغادرة مدينة الإقامة او الدولة باعتباره يحوز على جواز سفره.

ومع ذلك، كثيرة هي التجاوزات التي ندد بها المهاجرون في هذه الدول، الذين وجدوا انفسهم تحت وطأة المعاملة السيئة أو نوع من الاستعباد من طرف بعض الكفلاء عديمي الضمير. فنظام الكفالة في واقع الامر يعكس عدم توازن واضح في العلاقة التي تربط صاحب العمل بالعامل المهاجر عنده، حيث يلجا بعض الكفلاء في دول الخليج إلى إرغام المهاجرين على مواصلة القيام بمهام لا تتوافق مع رغباتهم أو القيام بمنعهم من العودة إلى بلدانهم الأصلية من خلال رفض تسليمهم جوازات سفرهم.

وقد استكثرت العديد من المنظمات الدولية أوضاع عمال المنازل (خاصة الخادمت) وعمال البناء الآسيويين في دول الخليج على غرار منظمة حقوق الإنسان، التي كشفت عن تردي وخطورة الأوضاع التي يتواجد بها العديد من المستخدمين في المنازل الذين هم غالبا من جنسيات آسيوية¹. ونادرا ما يتم إنصاف هذه الفئة من المهاجرين، لأنه حتى عند إيداعهم شكاوى بهذا الشأن، لا تدين المحاكم في دول الخليج مواطنيها إلا في حالات قليلة جدا، بل يمكن أن تذهب في بعض الاحيان إلى حد تحويل الدعوى ضد المدعي.

ولا تحوز معظم دول منطقة الخليج العربي على قانون فعلي خاص بعمل المهاجرين، لكن مع تصاعد الضغوط الدولية الممارسة عليها منذ الانفتاح الإعلامي الكبير لدول هذه المنطقة خاصة في دبي وأبوظبي، أين تم الكشف عن انتهاكات خطيرة في حق العمال المهاجرين، لجأت بعض هذه الدول إلى تحديد ملامح قوانين وتشريعات خاصة بهذا الشأن اكثر صرامة، وهذا ما يعكسه مثلا قانون 27 سبتمبر 2005 الذي يعد الاول من نوعه في تاريخ التشريع السعودي، الذي يخص بالدرجة الاولى العمال المواطنين في حين يشير ملحق يتكون من 49 مادة قانونية إلى حقوق العمال المهاجرين². وتتضمن هذه المواد التفاصيل المتعلقة بالتزامات صاحب العمل والعامل، عقد العمل، التعويضات، ساعات العمل،

¹ Gabrielle NARCY, op. cit. p.5

² Ibid., p.4

الإجراءات المتبعة في حالات النزاع مع رب العمل. كما ينص هذا القانون على ان تكاليف استقدام المهاجر والتوظيف هي من مسؤوليات صاحب العمل، وأنه على هذا الأخير احترام العامل وأن يدفع له راتبه في الوقت المناسب ويوفر له السكن الملائم وأيضا الرعاية الصحية.

ومع ذلك، نددت منظمة حقوق الإنسان بمحدودية هذه التشريعات والقوانين التي لا تساهم فعليا في تقليص الفجوة القائمة بين العمال المواطنين ونظرائهم المهاجرين الذين هم في الواقع ضحايا إطار قانوني يعكس التباين الواضح الموجود في التعامل بين هاتين الفئتين من العمال.

فقانون العمل السعودي 2005 مثلا ينص على أن العامل الأجنبي يمكنه العمل إلى غاية 12 ساعة يوميا و72 ساعة أسبوعيا مقابل 48 ساعة أسبوعيا للعامل المواطن. كما أن العائلات السعوديات لهن الحق في عطلة أمومة لمدة شهرين مدفوعة الاجر مرتين، في حين أن العائلات الأجنبية لبس لديهن الحق إلا في شهر واحد عطلة أمومة غير مدفوعة الأجر¹.

4. رفض إدماج المهاجرين:

إن العناصر الأساسية المكونة للإطار القانوني والنظام العام لإدارة العمالة المهاجرة وتسييرها في دول منطقة الخليج العربي والتي تم توضيحها آنفا تبدو غير ملائمة، خاصة بالنسبة للدول التي تستقطب النسب الأكبر من العمال الأجانب عالميا، فهي بالتالي تعكس بوضوح سياسة هذه الدول القائمة على رفض إدماج المهاجرين في مجتمعاتها المحلية.

وقد لجأت فئة من المهاجرين المقيمين في دول الخليج على مدى أجيال متعاقبة خلال السنوات الاخيرة إلى مطالبة سلطات هذه الدول بتسوية وضعياتهم وتمكينهم من الحصول على بعض الحقوق في بلدان يعتبرون انفسهم أصبحوا مواطنين فيها، كمطالبتهم بحقهم في الملكية العقارية وفي الانتخاب والحصول على الإقامة النهائية. غير أن هذه الرغبة لدى المهاجرين في الاندماج عادة ما تصطدم بنوع من العدائية لدى السكان المحليين الذين يخشون تجاوزهم عدديا من طرف المهاجرين، الذين يعتبرون في نظرهم مصدر تهديد للتجانس الاجتماعي في المجتمعات الخليجية، ما يجعلهم يجرمون الكثير من المزايا

¹ Gabrielle NARCY, op. cit. p.6

الناجمة عن عائدات استغلال النفط والنشاطات الاقتصادية المزدهرة التي تضمن في المقابل مستوى معيشي جيد ومزايا وخدمات متعددة للمواطنين في هذه الدول كالخدمات الاجتماعية شبه المجانية، وتكفل السلطات التام بالأرامل والأيتام والمعاقين، الرسوم الضريبية المخفضة وحتى الإعفاء الضريبي... ويعتبر هذا التباين الواضح في المستوى المعيشي وفي التعامل بين المهاجرين والمواطنين، أهم ما يميز سياسة الهجرة في دول الخليج العربي عن باقي الدول الأخرى المستقطبة للمهاجرين في العالم، حيث أن توزيع الثروة التي يعدّ المهاجرون فاعلا أساسيا في تنميتها لا تستفيد منه سوى شريحة أقل من سكان هذه الدول.

فكل الإجراءات والسياسات المتبعة إذن في دول الخليج لإدارة المهاجرين وتسيير شؤونهم تصبّ في اتجاه عدم تمكين هؤلاء من الحصول على الإقامة الدائمة وبالتالي حرمانهم من الحصول جنسية هذه الدول، وكذا حرمانهم المجحف من الاستفادة من الخدمات والمزايا المقتصرة على المواطنين. هذا ما وُلد فصلا صارما بين المهاجرين ومواطني هذه الدول، انعكس على المستوى الاجتماعي وحتى الجغرافي، حيث يقيم غالبا السكان المهاجرين الأكثر فقرا في تجمعات سكنية واقعة على أطراف المدن الرئيسية.

الخاتمة:

إن تناول مسألة الهجرة نحو دول الخليج العربي تكشف في الحقيقة عن مجموعة من المفارقات، فكما نعلم أن دول هذه المنطقة لديهم حاجة ماسة للعمالة الأجنبية نظرا لعدد سكانها المنخفض، حيث لا يمكن تطوير اقتصادياتها المحلية بالاعتماد على العمالة الوطنية فقط، ومن جهة أخرى فإن العمال المهاجرين لهم دور كبير في التنمية المحلية والاقتصادية لهذه الدول من خلال مساهمتهم في الكثير من القطاعات الحيوية وكذا من خلال استثمارهم لجزء كبير من مداخيلهم من أجل شراء سلع لإرسالها إلى ذويهم في بلدانهم الأصلية أو من أجل إعادة بيعها، وهم بذلك يشاركون بشكل غير مباشر أيضا في الحركة الاقتصادية لدول الخليج. ولكن رغم هذه المعطيات الواضحة، تعمل هذه الدول كل ما في وسعها حتى لا يتمكن المهاجرون من الحصول على الجنسية أو على الأقل الإقامة الدائمة، ما يعكس بشكل واضح رفض إدماج هذه الفئة في المجتمعات الخليجية وهو ما ينم عن مخاوف لدى هذه الدول يعبر عنها

الصحافي أنيك كوجان *Annick COJEAN* في حالة الإمارات العربية المتحدة بقوله "إن الإماراتيين يدركون احتياجهم لهذه الفئة من المهاجرين الذين شيّدوا مدنهم وساهموا في الازدهار الاقتصادي الكبير لبلدهم، ولكنهم أيضا مهووسين بحقيقة أن هذه الفئة تمثل أكثر من 85% من السكان وأكثر من 99% من القوى العاملة الخاصة. هل يمكن تصور تبعية الدولة لهم؟ وتخوفها من تمردهم؟"¹.

مع ذلك، لا يمكن النظر إلى مسألة الهجرة نحو دول الخليج العربي من زاوية استفادة هذه الدول من مساهمة المهاجرين في تنمية اقتصادياتها وتطويرها فحسب، فالبلدان الموفدة للعمالة المهاجرة تحقق هي الأخرى مكاسب حقيقية عن طريق الأموال التي يجنيها مواطنوها المقيمون في دول الخليج، حيث تعدّ هجرتهم في الواقع وسيلة هامة جدا للتنمية من خلال التحويلات المالية التي يقومون بها نحو بلدانهم الأصلية.

فقد شكّلت مثلا التحويلات المالية للهند (من منطقة كيرالا) العاملين في دول الخليج إلى عائلاتهم سنة 2000 ما يقدر بـ 23% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يمثل 20 مرة إجمالي إيرادات الصناعات المرتبطة بالصيد والتوابل التي تشكل أهم صادرات المنطقة. وفي الوقت نفسه أشارت الباحثة كاثرين ويتول ان التحويلات المالية الصادرة من الدول الستة لمجلس التعاون الخليجي فاقت المليار دولار سنة 2002.²

إن حاجة الدول المستقبلية لليد العاملة وسعي البلدان الموفدة للحفاظ على حركة هجرة مواطنيها نحو دول الخليج، قد تفسر في جزء منها التزام الدول الموفدة الصمت وعدم انتقادها أو طعنها في ظروف العمل سياسات الهجرة المفروضة عليهم من دول الخليج، حيث أن مخاوفها من لجوء الدول الخليجية المنتجة للنفط إلى دول أخرى مصدرة لليد العاملة وأقل تدقيقا بشأن التعامل مع العمالة المهاجرة، من شأنها المساهمة كثيرا في الحد من الانتقادات الصادرة من الدول الموفدة أو التدابير المتخذة من طرفها.

هذه الديناميكية من التبعية بين دول الخليج العربي والمهاجرين تشير في الواقع إلى أن تدفق المهاجرين الواسع وكذا أوضاع المهاجرين في هذه الدول من المرجح جدا ان تبقى على حالها خلال السنوات القادمة، حتى في ظل وجود بوادر لدى هذه الدول في اتخاذ بعض الإجراءات الإصلاحية تزامنا مع التركيز الإعلامي على الموضوع من طرف وسائل الإعلام خاصة الغربية منها، حيث أن التعاطف الدولي لمجموعة من المنظمات الحقوقية مع شريحة واسعة من المهاجرين في دول الخليج قد ينجم عنه في المستقبل البعيد سياسات تنظيمية أكثر إنصافا للمهاجرين في هذه الدول.

¹ COJEAN Annick, *Ouvriers immigrés, la face cachée du rêve*, Le Monde, 20 novembre 2007.

² Catherine Wihtol de Wenden, op. cit.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

1. بان علي حسين المشهداني، العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي (التحديات والحلول)، مجلة الاقتصادي الخليجي العدد (24)، 2013.
2. فرجاني نادر، الهجرة إلى النفط، مركز دراسات الوحدة العربية، 1983.
3. مجلة المجتمع، الهجرة العربية في ظل العولمة، الصفحة الإلكترونية، 2006:
www.almujtaman.mag.com
4. الكفيل في سوق العمالة الخليجية، 2009: <http://www.aljesr.nl/economics>
5. ميثاء سالم الشامسي، تقييم سياسات الهجرة في دول مجلس التعاون الخليجي، تقرير مقدم في اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص، مكتب الأمم المتحدة، بيروت، 15-17 أيار/مايو 2006

المراجع باللغة الأجنبية:

6. Catherine Wihtol de Wenden, *Atlas mondial des migrations*, Paris, Editions Autrement, 2008
7. COJEAN Annick, *Ouvriers immigrés, la face cachée du rêve*, Le Monde, 20 novembre 2007
8. Gabrielle NARCY, *Les migrations vers les pays du Golfe arabes*, ACTUALITÉS DU MOYEN-ORIENT ET DU MAGHREB, IRIS, n°10 avril 2009
9. Philippe Fargues, *Immigration without Inclusion: Non-Nationals in Nation-Building in the Gulf States*, Asian and Pacific Migration Journal, Vol. 20, Nos.3-4, 2011